منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التوصية الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية

باريس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

التوصية الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية، مع مسرد للتعريفات

الديباجة

إن المؤتمر العام،

إذ يرى أن المناظر الحضرية التاريخية من بين أكثر مظاهر تراثنا الثقافي المشترك غزارة وتنوعاً، ذلك التراث الذي أبدعته الأجيال ويمثل شاهداً أساسياً على مساعي البشرية ومطامحها عبر الزمان والمكان،

ويرى أيضاً أن التراث الحضري يمثل أحد العناصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الثمينة للبشرية، وقد رسمت معالمه طبقات تاريخية من القيم التي أنتجتها الثقافات المتعاقبة والقائمة وتراكم التقاليد والتجارب، المعترف بها كما هي في تنوعها،

ويرى كذلك أن التوسع العمراني آخذ في الانتشار على نطاق غير مسبوق في تاريخ البشرية، وأن هذا الأمر يحرك التحول والنمو في المجالين الاجتماعي والاقتصادي عبر مختلف أنحاء العالم، وهو ما ينبغي تسخيره على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي،

ويقر بالطبيعة الديناميكية للمدن الحية،

ويلاحظ مع ذلك أن النمو السريع وغير المراقب في كثير من الأحيان يغير المناطق الحضرية ومحيطها، وهو ما قد يسبب تفتت التراث الحضري وتدهوره، مع ما يترتب على ذلك من آثار عميقة على قيم المجتمع المحلي عبر أنحاء العالم كافة،

ويرى من ثَمّ أن المساعدة في حماية التراث الطبيعي والثقافي تقتضي التشديد على إدراج استراتيجيات صون وإدارة وتخطيط المناظر الحضرية التاريخية في عمليات التنمية المحلية والتخطيط الحضري، مثل الهندسة المعمارية المعاصرة وتطوير البنى الأساسية، التي يساعد فيها تطبيق نهج مراعاة المناظر لحضرية على الحفاظ على الهوية الحضرية،

ويرى أيضاً أن مبدأ التنمية المستدامة يتيح صون الموارد الحالية، وأن الحماية النشطة للتراث الحضري وإدارته المستدامة شرط لا بد منه لتحقيق التنمية،

ويذكر بوجود مجموعة من الوثائق التقنينية لليونسكو، بما في ذلك الاتفاقيات والتوصيات والمواثيق المتعلقة بصون المناطق التاريخية[1]، وأنها لا تزال صالحة بأكملها،

ويلاحظ مع ذلك أنه تحت تأثير عمليات التحول السكاني وإضفاء طابع الليبرالية واللامركزية على السوق العالمية، وكذلك السياحة الجماهيرية واستغلال السوق للتراث، وتغير المناخ، تغيرت الظروف وباتت المدن تخضع لضغوط التنمية وتحدياتها التي لم تكن قائمة عند اعتماد أحدث توصية لليونسكو بشأن المناطق التاريخية في عام ١٩٧٦ (أي *التوصية الخاصة بصون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة*)[2]،

كما يلاحظ تطور مفهيم الثقافة والتراث والنهوج المعتمدة لإدارة شؤونها من خلال الأنشطة المشتركة بين المبادرات المحلية والاجتماعات الدولية[1]، التي كانت مفيدة في السياسات والممارسات التوجيهية في أنحاء العالم قاطبة،

ويرغب في استكمال وتوسيع نطاق تطبيق المعايير والمبادئ المدرجة في الوثائق الدولية الحالية،

وإذ تُعرض عليه الاقتراحات المتعلقة بالمناظر الحضرية التاريخية بوصفها نهجاً لتناول صون التراث الحضري، والواردة في البند ٨،١ من جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام،

وقد قرر في دورته الخامسة والثلاثين أنه ينبغي معالجة هذه المسألة من خلال توصية تقدم إلى الدول الأعضاء،

١ – **يعتمد** في هذا اليوم العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ هذه التوصية بشأن المناظر الحضرية التاريخية؛

٢ – **ويوصي** بأن تعتمد الدول الأعضاء الإطار والتدابير التشريعية المؤسسية المناسبة بغية تطبيق المبادئ والمعايير الواردة في هذه التوصية في الأراضي التابعة لسلطتها القضائية.

٣ – **ويوصي أيضاً** بأن تعرض الدول الأعضاء هذه التوصية على السلطات المحلية والوطنية، وعلى المؤسسات أو الجهات أو الهيئات والجمعيات المعنية بالحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية ومحيطها الجغرافي العام وصونها وإدارتها.

---

(١) ولا سيما اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، واتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز أشكال التنوع الثقافي، وتوصية عام ١٩٦٢ بشأن المحافظة على جمال المناظر الطبيعية والمواقع وعلى الطابع المميز لها ، وتوصية عام ١٩٨٦ بشأن صون الممتلكات الثقافية التي تهددها الأشغال العامة أو الخاصة، وتوصية عام ١٩٧٢ المعنية بصون التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني، وتوصية عام ١٩٧٦ بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة، وميثاق المجلس الدولي للآثار والمواقع لعام ١٩٦٤ لصون المعالم والمواقع التاريخية وترميمها (ميثاق البندقية)، وميثاق الحدائق التاريخية الصادر عن المجلس الدولي للآثار والمواقع في عام ١٩٨٢ (ميثاق فلورنسا)، وميثاق المجلس الدولي للآثار والمواقع لعام ١٩٨٧ بشأن صون المدن التاريخية والمناطق الحضرية، وإعلان شيان بشأن صون محيط المباني والمواقع والمناطق التراثية (المجلس الدولي للآثار والمواقع، ٢٠٠٥)، وكذلك مذكرة فيينا لعام ٢٠٠٥ بشأن التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة – إدارة المناظر الحضرية التاريخية.

(٢) ولا سيما المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية في مدينة مكسيكو عام ١٩٨٢، واجتماع نارا بشأن الأصالة لعام ١٩٩٤، واجتماع قمة اللجنة الدولية المعنية بالثقافة والتنمية لعام ١٩٩٥، ومؤتمر الموئل الثاني لعام ١٩٩٦ في إسطنبول مع التصديق على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ومؤتمر اليونسكو لعام ١٩٩٨ الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية في ستوكهولم، ومؤتمر عام ١٩٩٨ المشترك بين البنك الدولي واليونسكو بشأن دور الثقافة في التنمية المستدامة: الاستثمار في الهبات الثقافية والطبيعية، والمؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٥ بشأن التراث العالمي والعمارة المعاصرة في فيينا، والجمعية العامة للمجلس الدولي للآثار والمواقع بشأن محيط الآثار والمواقع في شيان لعام ٢٠٠٥ ، والجمعية العامة للمجلس الدولي للآثار والمواقع لعام ٢٠٠٨ بشأن المحافظة على ...ع المكان في كيبيك.

المقدمة

١ – يشهد عصرنا أوسع حركة هجرة بشرية في التاريخ. ويعيش ما يربو على نصف سكان العالم حالياً في مناطق حضرية. وتتزايد أهمية المناطق الحضرية باعتبارها محركات للنمو ومراكز للابتكار والإبداع، فهي توفر إمكانيات للعمل والتعليم وتلبي احتياجات الناس ومطامحهم المتطورة.

٢ – بيد أن توسع المراكز الحضرية توسعاً سريعاً وبلا رقابة كثيراً ما يسفر عن التفتت الاجتماعي والعمراني، وعن تدهور شديد في البيئة الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها. ولعل سبب ذلك يكمن بوجه خاص في الكثافة المفرطة في البناء والمباني النمطية والرتيبة وضياع المساحات والسمات المميزة العامة والبنى الأساسية غير الكافية والفقر المهلك والعزلة الاجتماعية وتزايد خطر الكوارث المرتبطة بالمناخ.

٣ – ويشكل التراث الحضري، بما في ذلك مكوناته المادية وغير المادية، أحد الموارد الأساسية لتعزيز القابلية للعيش في المناطق الحضرية ويشجع التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي في بيئة عالمية متغيرة. ونظراً إلى أن مستقبل البشرية يتمحور حول تخطيط الموارد وإدارتها بنجاعة، فإن الصون أصبح استراتيجية تُعتمد لتحقيق التوازن بين النمو الحضري ونوعية الحياة بصورة مستدامة.

٤ – وعلى امتداد نصف القرن الماضي، برز صون التراث الحضري كقطاع هام من قطاعات السياسة العامة في جميع أنحاء العالم. فهو يمثل استجابة للحاجة إلى الحفاظ على القيم المشتركة والاستفادة من تراث التاريخ. غير أن الانتقال من التشديد على الآثار المعمارية أساساً إلى الإقرار على نطاق أوسع بأهمية العمليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في صون القيم الحضرية ينبغي أن يضاهيه التحرك نحو تكييف السياسات الحالية، ووضع أدوات جديدة لمعالجة هذه الرؤية.

٥ – وتعالج هذه التوصية الحاجة إلي تحسين عملية دمج استراتيجيات صون التراث الحضري ووضع الأطر اللازمة له في إطار الأهداف العامة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من أجل دعم أنشطة القطاعين العام والخاص الرامية إلى الحفاظ على نوعية البيئة البشرية وتحسينها. ويُقترح فيها اتباع نهج محدد حيال المناظر لتحديد المناطق التاريخية وصونها وإدارتها ضمن بيئاتها الحضرية العامة، وذلك عن طريق دراسة العلاقات بين أشكالها المادية وتنظيمها وترابطها من حيث المكان، ومميزاتها الطبيعية ومحيطها، وقيمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٦ – ويعالج هذا النهج الاهتمامات الخاصة بالسياسة العامة والحوكمة والإدارة التي تهم شتى الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف الفاعلة في عملية التنمية الحضرية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي في القطاعين العام والخاص.

٧ – وتستند هذه التوصية إلى توصيات اليونسكو الأربع السابقة المتعلقة بالحفاظ على التراث، وتعترف بأهمية وصلاحية مفاهيمها ومبادئها في تاريخ الصون وممارسته العملية. وبالإضافة إلى ذلك، تعالج اتفاقيات الصون ومواثيقه الحديثة الأبعاد المتعددة للتراث الثقافي والطبيعي وتشكل أسس هذه التوصية.

أولاً – التعريف

٨ – التراث الحضري التاريخي هو المنطقة الحضرية التي يعتبر أنها وجدت نتيجة لتراكم طبقات تاريخية من القيم والسمات الثقافية والطبيعية التي تتجاوز مفهوم "المركز التاريخي" أو "المجموعة التاريخية" فتشمل البيئة الحضرية العامة ومحيطها الجغرافي.

٩ – ويضم هذا المحيط العام بصفة خاصة طوبوغرافيا الموقع وتضاريسه وموارده المائية وسماته الطبيعية، وبيئته المبنية التاريخية والمعاصرة، وبناه الأساسية الواقعة فوق سطح الأرض وتحته، وأماكنه المفتوحة وحدائقه، وأنماط استغلال الأرض فيه وتنظيم مساحاته، والتصورات والعلاقات البصرية، إضافة إلى جميع العناصر الأخرى في البنية الحضرية. ويشمل أيضاً الممارسات والقيم الاجتماعية والثقافية والعمليات الاقتصادية والأبعاد غير المادية للتراث في علاقتها بالتنوع والهوية.

١٠– ويوفر هذا التعريف أساس النهج الشامل والمتكامل من أجل تحديد المناظر الحضرية التاريخية وتقييمها وصونها وإدارتها في إطار شامل للتنمية المستدامة.

١١– ويهدف النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية إلى الحفاظ على نوعية البيئة البشرية، وتحسين الاستغلال الإنتاجي والمستدام للمجالات الحضرية وفي الوقت نفسه الإقرار بطابعها الديناميكي، وتعزيز التنوع الاجتماعي والوظيفي. وهو يسمح أيضاً بتحقيق التكامل بين أهداف صون التراث الحضري وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهو يضرب بجذوره في علاقة متوازنة ومستدامة بين البيئتين الحضرية والطبيعية، وبين احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل وتراث الماضي.

١٢– ويُعتبر في النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية أن التنوع والإبداع في المجال الثقافي هما بمثابة مصدري قوة أساسية للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ويتيح توفير الأدوات اللازمة لإدارة التحولات المادية والاجتماعية وضمان تكامل الأنشطة المعاصرة تكاملاً منسجماً مع التراث في محيط تاريخي، فضلاً عن مراعاة الظروف الإقليمية.

١٣– ويستند النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية إلى تقاليد المجتمعات المحلية وتصوراتها المختلفة بينما يحترم قيم المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي.

ثانياً – التحديات والفرص فيما يتعلق بالمناظر الحضرية التاريخية

١٤– تقر توصيات اليونسكو الحالية بأهمية دور المناطق الحضرية التاريخية في المجتمعات الحديثة، وتحدد أيضاً عددا من المخاطر التي تهدد صون المناطق الحضرية التاريخية، وتقدم مجموعة من المبادئ العامة والسياسات والمبادئ التوجيهية للتصدي لهذه التحديات.

١٥– ويتجلى في النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية أن مجال التخصص في صون المناظر الحضرية التاريخية وممارسته تطورا إلى حد كبير في العقود الأخيرة، مما مكن واضعي السياسات من التعامل بمزيد من الفعالية مع التحديات والفرص الجديدة. ويدعم النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية المجتمعات المحلية في سعيها إلى النمو والتكيف، بينما يتيح الاحتفاظ بالسمات والقيم المرتبطة بتاريخها وذاكرتها الجماعية وبالبيئة.

١٦– وخلال العقود الماضية، ونظراً إلى الزيادة البالغة في سكان المناطق الحضرية في العالم قاطبة ودرجة النمو وسرعته والتحولات الاقتصادية، فإن المستوطنات الحضرية ومناطقها التاريخية أصبحت مراكز ومحركات للنمو الاقتصادي في الكثير من بقاع العالم، وأخذت تؤدي دوراً جديداً في الحياة الثقافية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، خضعت أيضاً لمجموعة كبيرة من الضغوط الجديدة، بما في ذلك ما يلي:

التوسع الحضري والعولمة

١٧– يُحَول النمو الحضري جوهر الكثير من المناطق الحضرية التاريخية. وللأنشطة العالمية تأثير بالغ في القيم التي تنسبها المجتمعات المحلية إلى المناطق الحضرية وما يحيط بها، وفي تصورات السكان والمنتفعين وواقعهم. فمن جهة، يقدم التوسع الحضري فرصاً اقتصادية واجتماعية وثقافية قادرة على أن تحسن نوعية المعيشة والطابع التقليدي للمناطق الحضرية؛ ومن جهة أخرى، فإن التحولات غير الخاضعة للتنظيم في الكثافة الحضرية والنمو يمكن أن تقوض الإحساس بالمكان وسلامة النسيج الحضري وهوية المجتمعات المحلية. وما انفكت بعض المناطق الحضرية التاريخية تفقد وظائفها ودورها التقليدي وسكانها. ولعل النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية يساعد في السيطرة على هذه الآثار وتخفيف حدتها.

التنمية

١٨– يتيح الكثير من العمليات الاقتصادية السبل والوسائل للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الحضرية والنهوض بالتنمية الاجتماعية والبشرية. ومن شأن زيادة إمكانيات الاستفادة من الابتكارات، مثل تكنولوجيا المعلومات والتخطيط المستدام وممارسات التصميم والبناء، تحسين المناطق الحضرية، ومن ثم تحسين نوعية الحياة. وبإمكان الأنشطة الجديدة، مثل الخدمات والسياحة، أن تشكل مبادرات اقتصادية هامة في حالة تنظيمها بشكل سليم وأن تسهم في رفاه المجتمعات المحلية وفي صون المناطق الحضرية التاريخية وتراثها الثقافي، وذلك في الوقت الذي تضمن فيه أيضاً التنوع الاقتصادي والاجتماعي ووظيفة السكن. ويؤدي عدم استغلال هذه الفرص إلى وجود مدن غير مستدامة وغير قابلة للبقاء، تماماً مثلما يسفر تنظيمها بطريقة غير كافية وغير مناسبة عن تدمير مصادر قوة التراث وخسائر لا تعوض بالنسبة إلى الأجيال المقبلة.

البيئة

١٩– وقد تكيفت المستوطنات البشرية دوما مع التحولات المناخية والبيئية، بما في ذلك التحولات الناجمة عن الكوارث. غير أن كثافة التحولات الحالية وسرعتها يشكلان صعوبة كبيرة لبيئاتنا الحضرية المعقدة. فإن الانشغال بالبيئة، وخاصة بالماء واستهلاك الطاقة، يتطلب اعتماد نهوج ونماذج جديدة للحياة الحضرية قائمة على السياسات والممارسات التي تراعي الإيكولوجيا وترمي إلى تعزيز الاستدامة ونوعية الحياة الحضرية. غير أنه ينبغي للكثير من هذه المبادرات أن تراعي التراث الطبيعي والثقافي باعتباره أحد الموارد الهامة للتنمية المستدامة.

٢٠– ويمكن أن تنجم التحولات في المناطق الحضرية التاريخية أيضاً عن الكوارث المفاجئة والنزاعات المسلحة. وقد تكون هذه الكوارث قصيرة الأجل، ولكن يمكن أن يكون لها آثار دائمة. وبإمكان النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية أن يساعد في احتواء هذه الآثار وتخفيف حدتها.

ثالثاً – السياسات

٢١– إن السياسات الحديثة في مجال صون المناطق الحضرية، كما تجلت في التوصيات والمواثيق الدولية الحالية، أفسحت المجال للحفاظ على المناطق الحضرية التاريخية. بيد أن التحديات الراهنة والمقبلة تتطلب تحديد جيل جديد من السياسات التي تحدد وتحمي التراكم التاريخي للقيم الثقافية والطبيعية وتوازنها في البيئات الحضرية.

٢٢– وينبغي إدماج صون التراث الحضري في التخطيط والممارسات الخاصة بالسياسات والممارسات المتصلة بالنطاق الحضري العام. ويتعين أن تقدم السياسات الآليات التي تحقق التوازن بين الصون والاستدامة في الأجلين القصير والطويل. وينبغي التشديد بصورة خاصة على تحقيق الانسجام بين الأنشطة المعاصرة والنسيج الحضري التاريخي. وتتمثل مسؤوليات مختلف الأطراف المعنية في الأمور التالية بوجه خاص:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تدرج استراتيجيات صون التراث الحضري في السياسات الوطنية وبرامج العمل الخاصة بالتنمية وفقا للنهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية. وفي هذا الإطار، ينبغي للسلطات المحلية أن تعد خطط التنمية الحضرية مع مراعاة قيم كل منطقة، بما في ذلك المناظر وغيرها من قيم التراث وما يرتبط بها من مميزات؛

(ب) ينبغي للأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص أن تتعاون من خلال الشراكات، ضمن جملة أمور أخرى، لضمان النجاح في تطبيق النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية؛

(جـ) ينبغي للمنظمات الدولية التي تعالج عمليات التنمية المستدامة أن تطبق النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية في استراتيجياتها وخططها وعملياتها؛

(د) ينبغي للمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية أن تشارك في إعداد ونشر الأدوات وأفضل الممارسات لتنفيذ النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية؛

٢٣– وينبغي لجميع مستويات الحكومة – على المستوى المحلي أو مستوى المحافظة أو المستوى الوطني أو الاتحادي – التي تدرك مسؤولياتها أن تسهم في تحديد سياسات صون التراث الحضري وإعدادها وتنفيذها وتقييمها. ويتعين أن تستند هذه السياسات إلى نهج تشاركي تعتمده جميع الأطراف المعنية، وأن تنسق من وجهتي النظر المؤسسية والقطاعية.

رابعاً – الأدوات

٢٤– يتضمن النهج القائم على المناظر الحضرية التاريخية تطبيق مجموعة من الأدوات التقليدية والابتكارية التي تناسب الأوضاع المحلية. ولعل هذه الأدوات التي ينبغي إعدادها في إطار عملية تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية تشمل ما يلي:

(أ) ينبغي أن تضم **أدوات المشاركة المدنية** شريحة واسعة ومتنوعة من المعنيين وتمكنهم من تحديد القيم الأساسية في مجالاتهم الحضرية، وإعداد رؤى تعبر عن مدى تنوعهم، وتحديد الأهداف، والاتفاق على الأنشطة اللازمة للحفاظ على تراثهم وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي لهذه الأدوات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عناصر إدارة المناطق الحضرية أن تيسر الحوار بين الثقافات عن طريق التوجه إلى المجتمعات المحلية لاستقاء المعلومات عن تاريخها وتقاليدها وقيمها واحتياجاتها ومطامحها، وأن تيسر الوساطة والتفاوض بين الجماعات ذات المصالح المتضاربة.

(ب) ينبغي أن تساعد **أدوات المعرفة والتخطيط** في حماية سلامة خصائص التراث الحضري وأصالته. وينبغي أيضاً أن تتيح الإقرار بأهمية الثقافة وتنوعها، وأن تتيح رصد التحولات وإدارتها لتحسين نوعية المعيشة والمجال الحضري. وتشمل هذه الأدوات توثيق الخصائص الثقافية والبيئية وإجراء مسح لها. ويتعين استخدام عمليات تقييم التراث وآثاره الاجتماعية والبيئية لدعم عمليات اتخاذ القرارات وتيسيرها في إطار التنمية المستدامة.

(جـ) ينبغي أن تراعي **النظم القانونية** الظروف المحلية ويمكن أن تشمل التدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى صون وإدارة السمات المادية وغير المادية للتراث الحضري، بما في ذلك قيمها الاجتماعية والبيئية والثقافية. وينبغي الاعتراف بالنظم التقليدية والعرفية وتعزيزها عند الضرورة.

(د) ينبغي **للأدوات المالية** أن تهدف إلى بناء القدرات ودعم التنمية الابتكارية والمدرة للدخل الضاربة بجذورها في التقاليد. وبالإضافة إلى الأموال الحكومية والعالمية التي تمنحها الوكالات الدولية، ينبغي استخدام الأدوات المالية بفعالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة على الصعيد المحلي. أما القروض المتناهية الصغر وغيرها من أدوات التمويل المرنة التي تستفيد منها الشركات المحلية وشتى أنواع الشراكة أيضاً، فلها دور مركزي في جعل النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية نهجاً قادراً على الصمود من الناحية المالية.

خامساً – بناء القدرات والبحوث والمعلومات والاتصالات

٢٥– ينبغي أن يشمل بناء القدرات الأطراف المعنية الأساسية وهي: المجتمعات المحلية وصانعو القرارات والمهنيون ومديرو الأعمال من أجل تشجيع فهم النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية وتنفيذه. ويتمحور بناء القدرات الفعال حول التعاون النشط لتلك الأطراف المعنية من أجل هذه التوصية مع مراعاة الظروف الإقليمية لتحديد وتنقيح الاستراتيجيات والأهداف المحلية وأطر الأنشطة المنفذة وخطط تعبئة الموارد.

٢٦– وينبغي أن تركز البحوث على التراكم المعقد للمستوطنات الحضرية من أجل تحديد القيم وفهم مغزاها لدى المجتمعات المحلية وتقديمها إلى الزوار بصورة شاملة. وينبغي تشجيع المؤسسات الأكاديمية والجامعية وغيرها من مراكز البحوث على تطوير البحوث العلمية المتعلقة بجوانب النهج الخاص بالمناظر الطبيعية التاريخية والتعاون على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ومن الأمور الأساسية توثيق الوضع القائم في مختلف المناطق الحضرية وتطورها من أجل تيسير تقييم اقتراحات التغيير وتحسين المهارات والإجراءات الوقائية والإدارية.

٢٧– ويتعين تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوثيق وفهم وعرض عملية التراكم المعقدة للمناطق الحضرية ومكوناتها. ويعتبر جمع هذه البيانات وتحليلها جزءا أساسيا من المعارف الخاصة بالمناطق الحضرية. وللتواصل مع جميع قطاعات المجتمع، من المهم بوجه خاص استمالة الشباب وجميع الفئات غير الممثلة تمثيلا كافيا بغية تشجيعهم على المشاركة.

سادساً – التعاون الدولي

٢٨– ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أن تيسر فهم الجمهور ومشاركته في تنفيذ النهج الخاص بالمناظر الحضرية التاريخية، وذلك بنشر أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من مختلف أرجاء العالم من أجل تعزيز شبكة تبادل المعارف وبناء القدرات.

٢٩– وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع التعاون المتعدد القوميات بين السلطات المحلية.

٣٠– وينبغي تشجيع وكالات التنمية والتعاون الدولية في الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية على إعداد منهجيات تراعي نهج المناظر الحضرية التاريخية، وتحقيق التناسق بينها وبين برامجها ومشروعاتها الخاصة بالمساعدة والمتعلقة بالمناطق الحضرية.

الذيل

مسرد التعريفات

المنطقة/المدينة التاريخية (من توصية عام ١٩٧٦)

ينبغي أن تُفهم "المناطق التاريخية والمعمارية (بما في ذلك القومية)" بأنها تعني أي مجموعات من المباني والمنشآت والأماكن المفتوحة، بما في ذلك المواقع الأثرية والإحاثية، التي تشكل مستوطنات بشرية تقع في بيئة حضرية أو ريفية، وتحظى بالاعتراف من حيث تناسقها وقيمتها من النواحي الأثرية أو المعمارية أو ما قبل التاريخية أو التاريخية أو الجمالية أو الاجتماعية الثقافية. ومن بين هذه "الأماكن"، الشديدة التنوع في طبيعتها، يمكن تمييز ما يلي بصفة خاصة: مواقع ما قبل التاريخ والمدن التاريخية والأحياء الحضرية العتيقة والقرى الكبيرة والصغيرة، وكذلك المجموعات الأثرية المتجانسة، شريطة الحفاظ كقاعدة عامة على هذه المجموعات بعناية من دون تغيير.

المنطقة الحضرية التاريخية (من ميثاق واشنطن، المجلس الدولي للآثار والمواقع)

تشمل المناطق الحضرية التاريخية، الكبيرة والصغيرة منها، المدن الكبرى والصغرى والمراكز أو الأحياء التاريخية، هي وبيئاتها الطبيعية والتي صنعها الإنسان. وتجسد هذه المناطق، فضلاً عن دورها كوثائق تاريخية، قيم الثقافات الحضرية التقليدية.

التراث الحضري (من تقرير البحث رقم ١٦ (٢٠٠٤) الصادر عن الاتحاد الأوروبي بعنوان *Sustainable development of Urban historical areas through and active Integration within Towns* – SUIT ["برنامج التنمية المستدامة للمناطق الحضرية التاريخية من خلال الاندماج الفاعل في المدن"])

يضم التراث الحضري ثلاث فئات رئيسية وهي:

- التراث الأثري ذو القيمة الثقافية النادرة؛
- عناصر التراث غير النادر، ولكن الموجود بصورة متناسقة وبوفرة نسبية؛
- عناصر حضرية جديدة ينبغي النظر فيها (على سبيل المثال):
  - الشكل الحضري المبني؛
  - المكان المفتوح: الشوارع والأماكن العامة المفتوحة؛
  - البنى الأساسية الحضرية والشبكات والمعدات المادية.

الصون الحضري

لا ينحصر الصون الحضري في الحفاظ على المباني المنفردة. فهو ينظر إلى الجانب المعماري على أنه عنصر واحد متكامل من المحيط الحضري برمته، مما يجعله تخصصاً معقداً ومتعدد الأوجه. لذلك فالصون الحضري يقع بطبيعته في صلب التخطيط الحضري.

البيئة المبنية

يُقصد بالبيئة المبنية الموارد والبنى الأساسية التي صنعها الإنسان (مقارنة بالبيئة الطبيعية) المصممة لاستخدامها في النشاط البشري، مثل المباني والطرق والحدائق وغيرها من المرافق.

النهج الخاص بالمناظر الطبيعية (من الاتحاد العالمي لصون الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة)

النهج الخاص بالمناظر الطبيعية هو إطار لاتخاذ قرارات الصون على مستوى المناظر الطبيعية. وهو يساعد على التوصل إلى قرارات بشأن مدى ملاءمة أعمال معينة (مثل إنشاء طريق جديد أو مزرعة جديدة) وتيسير تخطيط الأنشطة والتفاوض بشأنها وتنفيذها على امتداد المنظر الطبيعي برمته.

المنظر الحضري التاريخي

(انظر التعريف في الفقرة ٩ من التوصية)

المحيط (من إعلان المجلس الدولي للآثار والمواقع في شيان)

يعرف محيط البنية أو الموقع أو المكان التراثي بأنه البيئة المباشرة والممتدة التي تشكل جزءاً من أهميته وطابعه المميز.

الأهمية الثقافية (من ميثاق بورا الصادر عن المجلس الدولي للآثار والمواقع في أستراليا)

يُقصد بعبارة "الأهمية الثقافية" القيمة التاريخية أو العلمية أو الاجتماعية أو الروحية بالنسبة إلى الأجيال السابقة أو الحالية أو المقبلة. وتتجسد القيمة الثقافية في المكان نفسه ونسيجه ومحيطه واستخدامه وروابطه ومعانيه وسجلاته وما يرتبط به من أماكن وأشياء. ويمكن أن تكون للأماكن مجموعة من القيم بالنسبة إلى مختلف الأفراد أو الجماعات.